

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ



المملكة المغربية  
الامانة العامة للحكومة

كلمة السيد الوزير، الأمين العام للحكومة  
أمام لجنة العدل والتشريع وحقوق الإنسان  
بمجلس النواب  
بمناسبة تقديم ومناقشة الميزانية الفرعية  
للأمانة العامة للحكومة برسم السنة المالية 2024

الجمعة 25 ربيع الآخر 1445 (10 نوفمبر 2023)

بسم الله الرحمن الرحيم

السيد رئيس اللجنة المحترم،

السيدات والسادة أعضاء اللجنة المحترمون،

في البداية أريد أن أعبر لكم عن سعادتي بتجديد التواصل معكم في هذا الموعد السنوي المتميز. وأغتتم هذه الفرصة لأهنئ الأستاذ سعيد سرار على تقلد رئاسة هذه اللجنة الموقرة، متمنياً لكم، السيد الرئيس، كامل التوفيق والنجاح في مهمتكم الجديدة، وتحياتي وتقديري للسيدات والنائبات والسادة النواب، معبراً لكم جميعاً عن اعتزازي لتواجدي بين أحضانكم في هذا اليوم المبارك.

لست بحاجة إلى استحضار الظرفية الخاصة التي ينعقد فيها هذا اللقاء، وبلادنا تواجه بكل ثبات وصبر مخلفات الهزة الأرضية التي شهدتها جزء من وطننا العزيز.

ومع ذلك، فإن لقاءنا هذا يشكل كالعادة فرصة سانحة لتدارس حصيلة العمل الحكومي في المجال القانوني برسم السنة الجارية. وهو فرصة كذلك لاطلاع حضراتكم على الجهود الحثيثة التي تبذلها مصالح الأمانة العامة للحكومة لمواكبة التطور الكمي والنوعي الملحوظ الذي تشهده منظومتنا القانونية، والإنصات لآرائكم ومقترحاتكم بهذا الخصوص، مجسدين بذلك، من خلال هذا التفاعل بيننا، أحد الأهداف النبيلة المنصوص عليها في دستور المملكة، ألا وهو تعزيز التعاون بين السلطتين التشريعية والتنفيذية.

السيد رئيس اللجنة المحترم،

السيدات والسادة أعضاء اللجنة المحترمون،

مما لاشك فيه أنكم تلاحظون هذا الزخم الهائل من النصوص القانونية، التشريعية والتنظيمية، الذي تشهده بلادنا في السنين الأخيرة، والذي مرده التوجهات الاستراتيجية والإصلاحات الكبرى التي اعتمدها بلادنا بوحى من جلالة الملك في مجالات التربية والتكوين والحماية الاجتماعية والاستثمار وإصلاح القطاع العام والإدارة والجبايات؛ وهي مجالات تستند إلى قوانين إطار في مجملها ترسم، بالنسبة لكل مجال من هذه المجالات، خارطة طريق واضحة للإصلاحات المقررة، وتحدد الآليات القانونية لتنزيلها على الأرض، وترسخ أسس ودعائم الدولة الاجتماعية التي يرفعها جلالته الملك حفظه الله.

وبالفعل، فإن الأرقام المتوفرة لدينا تبرز الارتفاع التصاعدي لوتيرة الإنتاج القانوني خلال السنوات الأخيرة. فمند تنصيب الحكومة الحالية، صدر ثمانية وخمسون (58) قانوناً، ومائتان وثمانية وسبعون (278) مرسوماً، من بينها مائتان وسبعة (207) مراسيم تطبيقية، وست وأربعون (46) اتفاقية دولية. ونتيجة للمد الإصلاحية الذي تعرفه بلادنا تحت القيادة الرشيدة لجلالة الملك نصره الله، فإن حصيلة العمل القانوني للحكومة، هذه السنة، تتجلى في مجموعة من الأرقام الدالة، حيث انعقدت تسعة وثلاثون (39) مجلساً للحكومة، تداولت خلالها في مائة وخمسة وعشرين (125) نصاً موزعاً كما يلي : أربع عشرة (14) اتفاقية دولية ؛ وخمسة وعشرون (25) مشروع قانون ؛ وستة وثمانون (86) مشروع مرسوم تنظيمي.

كما تداول مجلس الحكومة في عدة قضايا تخص السياسة العامة للدولة، حيث قدم أعضاء الحكومة أحد عشر (11) عرضاً، بالإضافة إلى المصادقة على تعيين مائة وسبعة وخمسين (157) مسؤولاً في مناصب عليا.

وفيما يتعلق بالمبادرة التشريعية للبرلمان، فقد وافقت الحكومة منذ تنصيبها على ثلاثة وعشرين (23) مقترح قانون من بينها أربعة (4) مقترحات برسم هذه السنة، مما جعل نسبة المقترحات المقبولة تناهز 9%، وهي نسبة قريبة من الرقم العالمي. ومعلوم أن الحكومة حددت موقفها من هذه المقترحات في ضوء الدراسة الأولية لها من قبل اللجنة التقنية الدائمة لتتبع المبادرات التشريعية لأعضاء البرلمان المحدثة لدى رئيس الحكومة. والجدير بالذكر أن هذه اللجنة تمت مأسستها وتنظيمها بموجب مرسوم ؛ وعهد إليها، علاوة على دراسة مقترحات القوانين المحالة إلى الحكومة من قبل البرلمان، بمهمة اقتراح التدابير التي من شأنها تعزيز تفاعل الحكومة مع المبادرات التشريعية البرلمانية، معبراً لكم مجدداً عن موقف الأمانة العامة للحكومة الداعم لهذه المبادرة، ولن نتوانى عن مساندة المساعي الكفيلة بالارتقاء بالمبادرات التشريعية البرلمانية إلى مستويات أفضل.

ومن جهتها، تفاعلت الأمانة العامة للحكومة بشكل إيجابي، مع الأسئلة الكتابية والشفوية لأعضاء مجلسي البرلمان، حيث بلغ عدد الأسئلة التي تم التجاوب معها منذ تنصيب هذه الحكومة مائة (100) سؤالاً، مسجلة بذلك ارتفاعاً تصاعدياً مقارنة مع الولاية التشريعية السابقة والتي بلغت سبعة وثمانين (87) سؤالاً، علماً أننا مازلنا في منتصف هذه الولاية التشريعية.

**السيد رئيس اللجنة المحترم،**

**السيدات والسادة أعضاء اللجنة المحترمون،**

إن المعطيات الكمية المتميزة المشار إليها ليست هي المؤشر الوحيد والمعبر دون غيره على التطور الذي يعرفه الإنتاج القانوني بفضل تنامي المد الإصلاحية الذي تشهده بلادنا، بل يجدر بالدرجة الأولى توجيه العناية إلى الجوانب الكيفية المميزة لمنظومتنا القانونية التي باتت، يوماً عن يوم، تشمل مجالات جديدة وتقنم ميادين معقدة غير معهودة، وتعالج قضايا قانونية من الجيل الجديد، ناهيك عن القدرة التي أبانت عنها منظومتنا القانونية على مواجهة الأزمات الطارئة، وذلك من خلال تمكّنها من ابتكار حلول قانونية مرضية وفعالة، قادرة على اقتراح أنظمة قانونية مناسبة لإدارة هذه الأزمات والتحكم فيها.

ودون الحاجة إلى استعراض كل مشمولات حصيلة العمل القانوني للحكومة هذه السنة، فإني سأكتفي هنا بالتركيز على الميادين التي حظيت هذه السنة بمتابعة ملحوظة بالنظر إلى أهميتها، في ظل السياق الذي شرحت خصائصه على مستوى الإنتاج القانوني، ويتعلق الأمر، حضرات السيدات والسادة، بالمجالات التالية : المجال الاجتماعي، والصحة والعدل والاستثمار والمجال المالي والرقمنة والخدمات.

وهكذا، فبالنسبة للمجال الاجتماعي، وتنفيذا لتعليمات صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله، ومن أجل استكمال التنزيل الفعلي لورش الحماية الاجتماعية والصحية الوطنية، وفق مبادئ الحكامة الجيدة، وتأمين استمرارية هذا الإصلاح وديمومته وتعميمه، وتعزيزاً لمنظومة استهداف المستفيدين من برامج الدعم الاجتماعي وإحداث الوكالة الوطنية للسجلات، فقد كرست الحكومة، في هذا المجال، مجهودها وعملت على اتخاذ جملة من الإجراءات اللازمة من خلال استصدار مجموعة من النصوص القانونية،

همت بالأساس تعميم التأمين الإجباري الأساسي عن المرض، فضلا عن إحداث برنامج الدعم المباشر للنساء الأرامل في وضعية هشّة الحاضنات لأطفالهن اليتامى.

وبمناسبة افتتاح الدورة الأولى من السنة التشريعية الثالثة، من الولاية التشريعية الحادية عشرة، والتي أكد من خلالها جلالتة على ضرورة تفعيل برنامج الدعم الاجتماعي المباشر، استنادا إلى أحكام القانون الإطار المتعلق بالحماية الاجتماعية، فقد تم اتخاذ نص قانوني يحدد مكونات نظام الدعم الاجتماعي المباشر وشروط الاستفادة منه، من خلال التنصيص على ثلاثة أصناف من الإعانات تتعلق على التوالي بالحماية من المخاطر المرتبطة بالطفولة وإعانة جزافية تقوم على تقديم دعم مباشر للأسر، وكذا إعانة خاصة تركز على تقديم دعم للأطفال اليتامى والأطفال المهملين نزلًا مؤسسات الرعاية الاجتماعية.

وفي نفس السياق، فقد تم إحداث الوكالة الوطنية للدعم الاجتماعي يعهد إليها بالسهر على تدبير نظام الدعم الاجتماعي المباشر وتبعه وتقييمه. ولقد أحيل مشروعاً هذين القانونين على البرلمان، كما اتخذت الحكومة نصاً تنظيمياً يحدد أشكال إعانة الدولة لدعم السكن وكيفيات منحها لفائدة مقتنيي مساكن مخصصة للسكن الرئيسي، وفق حكمة تديرية عملية.

وتعزيزاً للمقاربة المؤسسية في المجال الصحي، صدرت مجموعة من النصوص القانونية تهتم على الخصوص إحداث المجموعات الصحية الترابية والوكالة المغربية للدم ومشتقاته والوكالة المغربية للأدوية والمنتجات الصحية والوظيفة الصحية، في انتظار المصادقة على مشروع القانون المتعلق بالهيئة العليا للصحة المحال على مجلسكم الموقر في إطار قراءة ثانية.

وبفضل الرعاية المولوية لصاحب الجلالة نصره الله لضحايا زلزال الحوز الذي عرفته المملكة المغربية، وتنفيذا لتعليماته السامية، اتخذت الحكومة تدابير لفائدة الساكنة والمناطق المتضررة من الزلزال، همت بالأساس إحداث حساب مرصد لأموال خصوصية يحمل اسم «الصندوق الخاص بتدبير الآثار المترتبة على الزلزال الذي عرفته المملكة المغربية»، ومنح الأطفال ضحايا زلزال الحوز صفة مكفولي الأمة، بموجب مشروع قانون تمت المصادقة عليه من قبل البرلمان، بعد أن صادق عليه المجلس الوزاري الأخير.

وفي نفس السياق، أعدت الحكومة، مرسوما بقانون يتعلق بإحداث وكالة تنمية الأطلس الكبير، عُهد إليها القيام بمهمة إعادة البناء والتأهيل العام للمناطق المتضررة من زلزال الحوز.

أما بخصوص قطاع العدل، فقد تميزت هذه السنة بمصادقة مجلسكم الموقر على مشروع قانوني يتعلقان على التوالي بتنظيم وتدير المؤسسات السجنية وبالعقوبات البديلة، كما تداول مجلس الحكومة خلال هذه السنة، في مشروع القانون المتعلق بالمسطرة المدنية، وهو في طور الإيداع لدى مجلسكم الموقر كذلك.

واستكمالاً لتنزيل المنظومة القانونية المتعلقة بالاستثمار التي اعتمدها القانون الإطار، اتخذت الحكومة مرسوما يتعلق بتفعيل نظام الدعم الأساسي للاستثمار ونظام الدعم الخاص المطبق على مشاريع الاستثمارات ذات الطابع الاستراتيجي. كما أقرت الحكومة في نفس السياق مشروع مرسوم تطبيقي جديد يتعلق بتطبيق الإطار القانوني المنظم للمراكز الجهوية للاستثمار واللجان الجهوية الموحدة للاستثمار.

وفي المجال المالي، اتخذت الحكومة قانوناً يتعلق بمكاتب المعلومات الائتمانية.

واستجابة للتطورات المجتمعية والتكنولوجية التي تشهدها بلادنا خلال السنوات الأخيرة، اعتمدت بلادنا، في مجال الرقمنة، برنامجاً وطنياً لتحديث الحالة المدنية يهدف إلى إنشاء قاعدة معطيات وطنية للحالة المدنية شاملة، تتسم بالصدقية والموثوقية، ووضعها رهن إشارة الإدارات والمؤسسات والهيئات العمومية والجماعات الترابية لتقوية قدراتها وتحسين جودة الخدمات المقدمة من طرفها للمرتفقين. كما اتخذت الحكومة مرسوماً لتطبيق القانون المتعلق بالحالة المدنية، يحدد الإجراءات والمساطر والكيفيات المتعلقة بالتسجيل في السجل الوطني للحالة المدنية، ومجالات الخدمات الإلكترونية المتوفرة عبر المنظومة الرقمية الوطنية للحالة المدنية.

وفي إطار المعاملات الإلكترونية، اتخذت الحكومة مرسوماً لتطبيق القانون المتعلق بخدمات الثقة بشأن المعاملات الإلكترونية، يهدف إلى تحديد النظام المطبق على وسائل وخدمات التشفير وتحليل الشفرات وكذا العمليات المنجزة من قبل مقدمي خدمات الثقة، والجهة المؤهلة لتسليم شواهد التوقيع الإلكتروني وكيفيات تسليم شواهد المطابقة، كما حدد المرسوم السلطة الوطنية لخدمات الثقة بشأن المعاملات الإلكترونية.

وتزيلا لأحكام القانون المتعلق بتبسيط المساطر الإدارية، صدرت هذه السنة سلسلة من النصوص التنظيمية، تهم القرارات الإدارية التي تسلمها الجماعات الترابية ومجموعاتها وهيئاتها، وتلك المتعلقة بإنجاز مشاريع الاستثمار التي لا يتجاوز أجل معالجة الطلبات المتعلقة بها وتسليمها 30 يوما، أو التي تقتضي معالجتها تمديد الأجل القانوني المحدد لتسليمها، لإنجاز خبرة تقنية أو بحث عمومي، و كذلك تلك التي يعتبر بمثابة موافقة، سكوت الإدارة، بعد انصرام الأجل المحدد لمعالجة طلبات الحصول عليها، بالإضافة إلى تلك المتعلقة بتحديد الآجال اللازمة لكل متدخل بالنسبة لبعض القرارات الإدارية المتعلقة بالتعمير التي تسلمها الجماعات.

أما فيما يتعلق بالمجال الخدماتي، فإن البرلمان صادق هذه السنة على نص تشريعي، تم نشره بالجريدة الرسمية، يتعلق بإحداث الشركات الجهوية متعددة الخدمات، للإشراف على خدمات توزيع الماء الصالح للشرب والكهرباء والتطهير السائل، وعند الاقتضاء الإنارة العمومية، لتجاوز الإكراهات والاختلالات المتعلقة بهذه الخدمات.

تلکم حضرات السيدات والسادة بعض البيانات الرئيسية حول أهم النصوص التشريعية والتنظيمية التي تم اتخاذها هذه السنة، والتي تندرج ضمن التوجهات الاستراتيجية التي أشرت إليها أنفا، على أنکم ستجدون، كما جرت العادة، في الوثائق المعدة والموزعة على حضراتکم، البيانات والمعطيات التكميلية والمفصلة المتعلقة بالجوانب القانونية وبالمهام والأنشطة الأخرى التي تضطلع بها هذه المؤسسة.

**السيد رئيس اللجنة المحترم،**

**السيدات والسادة أعضاء اللجنة المحترمون،**

لقد سعينا، في مستهل هذا العرض وفي جزء تمهيدي منه إلى تقريب حضراتکم من الرهانات التي تمثلها بالنسبة إلينا الخصائص المتميزة للتطور المضطرب الذي تعرفه منظومتنا القانونية الوطنية، منذ السنين الأخيرة في بعديها الكمي والكيفي وتأثيراتها المتزايدة على مؤسستنا، من حيث وظائفنا الأصيلة، القانونية والمراقباتية، ووظائفنا الاستشارية المتنامية، وما تبقى من وظائفنا التدبيرية، وانعكاسات هذا الوضع، على مسألة مواردنا البشرية وأساليب عملنا، وأنماط تنظيمنا.

وهكذا، وفي ظل السياق الذي شرحتة لكم، فإن عملنا سينصب خلال السنة المقبلة وما بعدها، على جوانب أساسية من أنشطتنا القانونية والاستشارية والتنظيمية، وذلك من خلال المحاور الثلاثة التالية :

**I- المحور الأول يُعنى بالمبادرات القانونية للقطاعات الوزارية، في اتجاه عقلنة مسلسل إعداد مشاريع النصوص التشريعية والتنظيمية ؛**

**II- المحور الثاني يروم اتخاذ جيل جديد من المبادرات الهادفة إلى تعزيز وتطوير الكفاءات واستكمال الخبرة ؛**

**III- المحور الثالث يسعى، من خلال مواصلة التوجه التحديتي ورفع رهان الرقمنة، تأهيل المؤسسة، تنظيميا ووظيفيا.**

**السيد رئيس اللجنة المحترم،**

**السيدات والسادة أعضاء اللجنة المحترمون،**

ليس هذا المحور مستجدا، في حد ذاته، بل إن التفكير والبحث عن السبل القمينة بإضفاء المزيد من الفعالية والجودة والتناسق على نصوصنا التشريعية والتنظيمية، والسعي إلى بلورتها في الواقع، يشكل بالنسبة لنا، في الأمانة العامة للحكومة، انشغالا مركزيا حاضرا ومستقبلا، فهو بمثابة الموجه الرئيسي لعملنا بالنظر لموقعنا الأفقي والمهمة التنسيقية للعمل القانوني للحكومة الموكولة لهذه المؤسسة.

وانطلاقا من موقعنا هذا، فقد ترسخت لدينا منذ مدة القناعة بأن مسؤولياتنا إزاء المبادرات القانونية لأعضاء الحكومة تتجسد، اليوم أكثر من أي وقت مضى، في عقلنة وتدقيق المساطر والإجراءات التي تقتضيها عمليات إعداد مشاريع النصوص التشريعية والتنظيمية، بشكل تكون فيه هذه المساطر والإجراءات موثقة ومتوافقا حولها، وذلك بدءا بعقلنة العمل القانوني للقطاعات الوزارية التي تملك مبادرة إعداد مشاريع النصوص، ووقفا عند أمطاط وطرق تعاطي الأمانة العامة للحكومة مع مشاريع النصوص القانونية المحالة إليها.

ويظل الهدف هو إرساء أسس أرضية صلبة لتقاسم، مع مختلف القطاعات الوزارية، بعض القواعد المرجعية الهادفة إلى عقلنة مسلسل إعداد مشاريع النصوص القانونية.

دعوني أشير، على سبيل المثال، إلى بعض هذه المبادئ والقواعد :

نذكر على الخصوص : التأكد بداية من الحاجة إلى اتخاذ تدابير تشريعية أو تنظيمية تفاديا لظاهرة التضخم القانوني ؛ الحرص على التحديد المسبق للقضايا المراد معالجتها أو الإصلاح المزمع القيام به ؛ الارتكاز على رؤية شمولية واضحة غداة التفكير في وضع إطار قانوني لمواجهة الإشكالات المطروحة ؛ وإبراز الحلول والخيارات الأكثر نجاعة مع بيان إيجابيات وسلبيات كل منها.

ومن جهة أخرى، فإن العقلنة التي نسعى، بتنسيق مع مختلف القطاعات الوزارية، إلى بلورتها لا تنحصر فقط في القواعد التي أشرنا إلى أمثلة منها، بل إنها تشكل مرتكزا أساسيا ضمن المقاربة المنهجية التي تطبقها حاليا مصالح الأمانة العامة للحكومة وتقوم في ضوئها بدراسة مشاريع النصوص القانونية المعروضة عليها.

- هذا، ومن عناصر هذه المقاربة التي أسوقها هنا على سبيل المثال لا الحصر :
- مراعاة مدى ملاءمة الأحكام الواردة في مشاريع النصوص مع الدستور ومبادئه والاتفاقيات الدولية التي صادقت عليها المملكة أو انضمت إليها والمنظومة التشريعية الوطنية الجاري بها العمل ؛
- الحرص على المحافظة على وحدة وتماسك المدونات القانونية، والحيلولة دون تجزئة الأحكام والمقتضيات القانونية ذات الصلة بنفس الموضوع؛
- الحفاظ على الخصوصية التنظيمية لبعض القطاعات الوزارية من خلال تزويدها بمنظوم مستقل خاص بها، وذلك اعتبارا لما تمثله من مرجعية تاريخية على صعيد المنظومة الإدارية الوطنية ؛
- مراعاة الاختصاصات المسندة إلى إدارات أو هيئات قائمة، وذلك بالحرص على أن لا تتعارض مقتضيات مشروع نص جديد مع أحكام مثبتة في نصوص جارية، تخص سلطات حكومية أو هيئات تزاوُل مهامها في قطاعات أو مجالات عمل متداخلة ؛

- الحرص على احترام بعض المواقف المبدئية المتمثلة في وجوب تعديل بعض النصوص التشريعية الجارية قبل الشروع في دراسة مشاريع النصوص التنظيمية المرتبطة بها ؛

- الحرص، كلما كان ذلك ممكناً، على تجميع المقترحات القانونية المتعلقة بمجالات أو أنشطة متجاورة أو متقاربة في نص قانوني واحد، عوض تشتتها في نصوص قانونية متفرقة؛

- التحسيس بأهمية الاستشارات القبلية وبأهمية تفعيل آلية دراسة الأثر للقوانين ؛

- التأكيد على أهمية العمل على إرفاق مشاريع القوانين التي تعدها القطاعات الوزارية بمسودة لنصوصها التطبيقية.

- السيد رئيس اللجنة المحترم،

**السيدات والسادة أعضاء اللجنة المحترمون،**

تكتسي القواعد والمبادئ المرجعية لإعداد مشاريع النصوص القانونية ودراساتها والتأكد من جدواها وسلامتها، التي ذكرنا بعضها، والتي استقيناها من احتكاكنا اليومي بالعمل القانوني وتراكماته، أهمية بالغة. ولهذا فقد كان من الضروري القيام بإحصاء دقيق لهذه المبادئ والقواعد والمساطر، وتجميعها وترتيبها حسب وظائفها وأهميتها وإبراز مراميها وفائدتها على المستوى العملي، في قيادة مسلسل إعداد مشاريع النصوص القانونية بما يمكن العمل بها من لدن مختلف القطاعات الوزارية. وبالفعل، لقد أفضى هذا العمل، المتعدد الجوانب، إلى صياغة وثيقة مرجعية لتحقيق غاية أساسية تتمثل في التوفر على دليل يتضمن مختلف التوجيهات والإرشادات التي نقترح على القطاعات الوزارية مراعاتها أثناء إعداد مشاريع النصوص التشريعية والتنظيمية.

وإذا كان التوافق والالتفاف حول هذه القواعد أمراً ضرورياً، غير أن احترامها ليس هدفاً في حد ذاته، بل هو أداة للارتقاء بمنظومتنا القانونية وتجويدها، وجعلها إطاراً محتضناً للتطورات التي تشهدها بلادنا في مختلف المجالات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والبيئية، وفي مجال السياسات العمومية الأفقية منها والقطاعية. بعبارة أخرى، إن هذه العقلنة التي ندعو إليها، في الظرفية الاقتصادية والاجتماعية الحالية، هي السبيل نحو جعل منظومتنا القانونية قادرة على استيعاب الأجيال الجديدة من التشريعات في إطار من التناغم والتناسق بين مكوناتها.

واعتبارا لهذه العوامل، فقد بادرنا بوضع هذه الوثيقة قيد التجربة والدراسة والتقييم المسبق، وعرضناها على المتمرسين من الأطر القانونية التابعة لمختلف القطاعات الوزارية، من أجل الوقوف على انعكاساتها ودرجة استيعاب مضامينها، وذلك في إطار الورشات التكوينية التي ننظمها بشراكة مع المعهد العالي للقضاء.

ومن المقرر أن يتم إضفاء الطابع الرسمي على هذا الدليل في أقرب الآجال.

ومن جهة أخرى، ونظرا لارتفاع المتزايد لوتيرة تعديل النصوص القانونية، فإن الصعوبات التي يجدها المواطنون والمقاولات ومستهلكو المنتج القانوني بصفة عامة في الحصول على الصيغة المكتملة للنصوص القانونية المعدلة، أضحت تشكل عائقا حقيقيا بسبب غياب الصيغة الرسمية والمكتملة للنصوص القانونية التي تدخل عليها تعديلات متواترة، والتي يتم إدراجها في أعداد متفرقة من الجريدة الرسمية. لذا شرعنا في الأمانة العامة للحكومة في إعداد الإطار العملي لتوطيد النصوص القانونية، يبرز الحثيات والأهداف المتوخاة من هذه العملية، والقواعد والطرق التقنية والعملية التي يستحسن اتباعها من لدن القطاعات الوزارية، بهدف توحيد منهجية التعاطي مع توطيد النصوص وإضفاء الدقة المطلوبة على هذه العملية، وسيتم تعميم الإطار العملي المذكور على كافة القطاعات الوزارية في أقرب الآجال.

وأخذا بعين الاعتبار لأهمية مراجعة التشريعات وتحسينها وتنقيحها، ضمنا لفعاليتها ونجاحتها واستقرارها، أحدثنا بالأمانة العامة للحكومة، لجنة عهد إليها بالسهر على جرد لأهم النصوص التشريعية والتنظيمية السارية المفعول وحصرت النصوص التي تستدعي إعطائها الأولوية في التحيين والمراجعة والنظر في مختلف الإشكاليات التي يمكن أن تبرز بمناسبة تحيين بعض هذه النصوص، ومن بينها مسألة تنقيحها من المقتضيات والأحكام والمصطلحات والتعريفات المتقدمة، والإحالة مثلا إلى هيئات أو مؤسسات وُلّت، أو الإشارة إلى وظائف، أو قطع نقدية لم يعد لها وجود.

ولقد قطعت هذه اللجنة منذ تأسيسها أشواطا متقدمة في عملها سيسمح قريبا بوضع، رهن إشارة القطاعات الوزارية، إطار منهجيّ مساعدتها على تحسين نصوصها القانونية وتخليصها، عند الاقتضاء، من المقتضيات المتجاوزة، لاسيما تلك الصادرة في فترات خاصة من تاريخ التشريع المغربي.

## السيد رئيس اللجنة المحترم،

### السيدات والسادة أعضاء اللجنة المحترمون،

بموازاة الانشغال بعقلنة مسلسل إعداد مشاريع النصوص القانونية، نولي اهتماما كبيرا لموضوع تثمين الموارد البشرية وتأهيل الكفاءات العاملة في الأمانة العامة للحكومة. وينبع هذا الاهتمام من كون تأهيل العنصر البشري وتطوير قدراته وتجويد معارفه، يعد ضرورة ملحة، وأحد الرهانات التي يفرضها السياق الحالي، لضمان الانخراط الفعال في حركية الإصلاحات العميقة والأوراش المهيكلية، وتأمين مواكبة قانونية فعالة ودقيقة لها. واعتبارا للدور المحوري الذي يلعبه التكوين كرافعة لتثمين الموارد البشرية وبناء جهاز إداري وقانوني كفاء، تزايد اهتمام الأمانة العامة للحكومة بالتكوين وأصبحت الحاجة ملحة لمواصلة العمل لإعداد برامج تكوينية تلبي الحاجيات والمتطلبات الجديدة داخل المؤسسة.

وهكذا، فقد تميزت السنة الجارية بتوظيف 28 إطارا جديدا بالمؤسسة، وشملت عملية التعزيز هاته تخصصات محددة في مجالات الرقمنة والترجمة والتخصصات القانونية المختلفة، وهي مجموعة مجالات استشرعنا الخصاص فيها. ولتسهيل عملية اندماجهم في أجواء العمل، استفادت الأطر الجديدة من برنامج تأهيلي وتكويني خاص عبر اعتماد آليات جديدة تركز على تقاسم الخبرات.

وبالنظر إلى النجاح الذي حققه برنامج اليقظة والذكاء القانونيين الذي أطلقناه سنة 2021، فقد واصلنا العمل به ونظمتنا في إطاره، خلال هذه السنة، عدة ورشات قانونية لتقاسم الخبرة وتعزيز القدرات والمعارف والانفتاح على التجارب المقارنة، استفاد منها ما يقارب اثنين وسبعين (72) مشاركا، إما حضوريا أو بواسطة تقنية التناظر عن بعد. وفي إطار تعزيز قدرات باقي الأطر، المنتمين إلى مختلف مديريات الأمانة العامة للحكومة، قامت هذه الأخيرة، وللسنة الثانية على التوالي، برصد الحاجيات في مجال التكوين المستمر وإعداد برنامج تكويني من ثمان (8) ورشات. وقد تم، هذه السنة، إدراج تكوين مؤهل في مجال إدارة المعلومات، يتم حصول المستفيدين منه على شهادة معتمدة في المجال الرقمي. ومن المتوقع أن يستفيد ما يقارب واحدا وتسعين (91) إطارا ينتمون للأمانة العامة للحكومة من مختلف هذه الورشات التي تغطي 24 يوم تكوين.

ومن جهة أخرى، حرصنا على تجديد الشراكة مع المعهد العالمي للقضاء، من خلال تنظيم، في غضون شهري أكتوبر ونونبر من هذه السنة، ورشات تكوينية متخصصة موجهة للأطر القانونية المنتمجة لمختلف القطاعات الوزارية، تتطرق لموضوع «تجويد النصوص القانونية». وجدير بالذكر أن هذه المبادرة لاقت استحسانا كبيرا من لدن القطاعات الوزارية غداة الشروع في تطبيقها السنة الماضية. ويستهدف البرنامج التكويني برسم هذه السنة، الذي يشمل 24 يوم تكوين، ما يقارب سبعين (70) إطارا قانونيا، من بينهم خمسين (50) إطارا ينتمون إلى اثني عشر (12) قطاعا وزاريا.

وستواصل الأمانة العامة للحكومة انفتاحها على محيطها الإداري بتوسيع عرضها في مجال صياغة النصوص القانونية، ليشمل، مستقبلا، عددا أوفر من الأطر القانونية المنتمجة لمختلف القطاعات الوزارية.

### السيد رئيس اللجنة المحترم،

### السيدات والسادة أعضاء اللجنة المحترمون،

يشكل انفتاح الأمانة العامة للحكومة على البرامج الأجنبية للتكوين رافدا آخر من روافد تعزيز مؤهلات أطرها وتطوير كفاءاتهم.

وفي هذا السياق، عملت المؤسسة على تعزيز التعاون مع عدد من المؤسسات الأجنبية الجادة في هذا الميدان، سواء عبر الانخراط في برامج جديدة أو عبر تنويع مجالات التكوين ضمن برامج تم التعاون معها فيما قبل.

وقد شاركت أطر الوزارة، برسم سنة 2023، في ثلاث (3) دورات تكوينية مؤطرة من طرف ثلاث وكالات أجنبية للتعاون، ويتعلق الأمر بالبرامج التالية :

- برنامج التعاون التقني والاقتصادي الهندي ITEC - بنيودلهي، وهم هذا التكوين مجال صياغة القوانين ؛

- برنامج «شيراكا للتشريع» المختص في التدريب المهني على التشريع، بدعم من وزارة الشؤون الخارجية الهولندية، في ثلاثة مجالات ألا وهي : صناعة القوانين، التواصل مع عامة المواطنين، تطوير الحكومة الإلكترونية ؛

- مؤسسة كونراد الألمانية، والتي نظمت بشراكة مع الأمانة العامة للحكومة دورة تكوينية، لمدة ستة (6) أيام، في موضوع «المنطق والاستدلال القانونيين».

فيما يتعلق بعلاقات الشراكة والتعاون، تميزت السنة الجارية، باللقاء التواصلي والفكري الذي نظمناه معا يوم 28 فبراير تحت عنوان «صياغة القانون في التشريع المغربي بين الإعداد والتطبيق». وهو اللقاء الذي تميز بمدخلات عدد من السيدات والسادة النواب البرلمانيين، أعضاء لجننتكم الموقرة، وثلة من أطر ومسؤولي الأمانة العامة للحكومة، والتي أبرزت مجموعة من التساؤلات والإكراهات التي تطرحها مسألة إعداد القوانين وتنفيذها في إطار المنظومة القانونية الوطنية.

ومن جهة أخرى، شكلت بالنسبة لنا فعاليات الدورة 28 للمعرض الدولي للنشر والكتاب، الذي احتضنته مدينة الرباط من فاتح إلى 11 يونيو الأخير، فرصة سانحة للتعريف بالأمانة العامة للحكومة، وبجهودها في مجال تجويد المنظومة القانونية، ومناسبة للانفتاح على العديد من الكفاءات الوطنية وإشراكها في مناقشة قضايا قانونية راهنة، كان أبرزها استضافة رواق الأمانة العامة للحكومة، للقاء تفاعلي لفائدة برلمان الطفل في موضوع «إبداء الرأي حول النصوص التشريعية المتعلقة بقضايا الطفولة».

أما على المستوى الدولي، فقد كان للأمانة العامة للحكومة، في شهر مارس الأخير، أيضا شرف استقبال صاحبة الجلالة الملكة ماكسيما، عاهلة هولندا، بصفتها المستشارة الخاصة للأمين العام للأمم المتحدة في الشمول المالي من أجل التنمية، وكان اللقاء مناسبة لتبادل الرؤى حول التدابير والإجراءات الفضلى لتنفيذ الاستراتيجية الوطنية للشمول المالي والرقمي على نحو ميسر. كما كان هذا اللقاء مناسبة لاطلاع ممثلي منظومة الأمم المتحدة والمؤسسات المالية الدولية التي واكبت الزيارة، على الخصائص الرئيسية لمنظومتنا القانونية ومواكبتها لجهود التنمية الاجتماعية التي تشهدها بلادنا تحت القيادة الحكيمة لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله.

### السيد رئيس اللجنة المحترم،

### السيدات والسادة أعضاء اللجنة المحترمون،

يشكل التوجه التحديثي ورفع رهان الرقمنة البعد الثالث الذي تنصهر فيه جهودنا لمواكبة التحولات العميقة التي تشهدها منظومتنا القانونية. وقد شرعنا بالفعل في العمل على هذا الورش، منذ مدة، إيمانا منا بأهمية تحديث البنيات الإدارية لمؤسسة الأمانة العامة للحكومة، في السياق الحالي، وتجديد طريقة اشتغالها والانتقال بها إلى مستوى متقدم من الانسيابية والفعالية، بما يمكنها من تحقيق مستويات عالية في الأداء والإنتاجية.

وفي هذا الإطار، جعلت الأمانة العامة للحكومة من الرقمنة منطلقا أساسيا لعملية التحديث هاته، وذلك اعتبارا لما تتيحه التكنولوجيا الرقمية من عقلنة تدبير المهام الوظيفية لمختلف المصالح الإدارية، فضلا عن تطوير آليات التواصل والتنسيق الفعال بينها وبين محاورها وشركائها، وتوحيد مناهج عملها والتسريع من وتيرة منجزاتها.

وفي هذا الصدد، سأستعرض أمامكم جهود التحديث الإداري التي تشهدها مختلف المكونات الإدارية لهذه المؤسسة معززة بحصيلة عملها وبالمشاريع الرقمية التي تخصها.

• وهكذا، فبالنسبة للمديرية العامة للتشريع والدراسات القانونية، التي تشكل قطب الرعى في المؤسسة، اعتبارا للدور المحوري الذي تقوم به في تتبع العمل القانوني للحكومة في بعديه التشريعي والتنظيمي، نعمل حاليا جاهدين على تطوير أسسها التنظيمية، ورقمنة أساليب عملها ونزع الطابع المادي عن غالبية الأنشطة التي تمارسها. ومن المقرر أن تشهد هذه المديرية تحولا هاما للغاية، غداة البدء بالعمل بالمشروع الرامي إلى «الرقمنة الشاملة لعملية إعداد النصوص القانونية» المعروف بـ OPEN ((Organisation du Processus global d'Elaboration des textes Normatifs))، الذي يشكل مكونا أساسيا في المنظومة المعلوماتية بين وزارية على الصعيد الوطني.

• أما بالنسبة لمديرية المطبعة الرسمية التي تحتل مكانة بارزة في برنامجنا التحديثي، فإننا نعمل حاليا على إعداد استراتيجية لتطوير مهامها وتحديث أساليب عملها لجعلها تنصهر في سياق الدينامية التي تشهدها منظومتنا القانونية. هذا، وقد قطعت هذه المديرية شوطا كبيرا في تنفيذ مشروع رقمنة النص الكامل للجريدة الرسمية، ووضعه رهن إشارة المهتمين بكافة الصيغ التي تتيح استغلالا أمثل لمحتواها. أما بالنسبة لحصيلة عملها برسم هذه السنة، فقد سجلت المعطيات الرقمية التالية :

- بلغ عدد نسخ نشرات الجريدة الرسمية للمملكة التي تم سحبها إلى غاية متم شهر أكتوبر من هذه السنة، ما يناهز مائة وأربعين ألف (140.000) نسخة لتلبية طلبات الاشتراك وكذلك الطلبات الخاصة بنشرة الإعلانات القانونية والقضائية والإدارية.

- بلغ عدد النصوص المدرجة في النشرة العامة ونشرة الترجمة الرسمية 4929 نصا تشريعيًا وتنظيميًا، في حين بلغ عدد الاتفاقيات الدولية 22 اتفاقية.

- وصل عدد الإعلانات القانونية والقضائية والإدارية 80.890 إعلاناً. وعلى مستوى نشرة الإعلانات المتعلقة بالحفيظ العقاري، قامت المديرية خلال الفترة الممتدة من فاتح يناير إلى 9 نوفمبر 2023، بنشر 12.857 مطلب تحفيظ وخصومات إصلاحية، و13.265 إعلاناً بانتهاء التحديد وتسليم نظائر جديدة للرسم العقارية.

• وبخصوص **مديرية الجمعيات** التي تضطلع بمهمة مواكبة النسيج الجمعوي، فتعمل حالياً على تحديث نظام المعلومات الخاص بالجمعيات بغية تحسين وتجويد أنشطتها التدبيرية واستشراف أفق التحولات المتعلقة بمهامها. أما فيما يخص حصيلة عملها برسم السنة الجارية فتتلخص فيما يلي :

- حصول أربع (4) جمعيات على صفة المنفعة العامة ليلغ العدد الإجمالي للجمعيات المتمتعة حالياً بهذه الصفة مائتين وأربعاً وأربعين (244) جمعية، كما تم نشر ثلاثة (3) مراسيم بالجريدة الرسمية، تتعلق بالإذن لثلاث (3) جمعيات معترف لها بصفة المنفعة العامة برفع سقف القيمة القصوى لممتلكاتها من المنقولات والعقارات ؛

- تصريح مائتين وست وخمسين (256) جمعية، من بينها تسع وعشرون (29) جمعية معترفاً لها بصفة المنفعة العامة، بتلقيها مساعدات من جهات أجنبية، بلغ مجموعها، حسب التصريحات المتوصل بها، أكثر من 386 مليون درهم، منها أكثر من سبعة عشر (17) مليون درهم، ستخصصها ثمان وعشرون (28) جمعية لفائدة ضحايا زلزال الحوز ؛

- الترخيص لواحد وعشرين (21) جمعية لالتماس الإحسان العمومي بهدف توفير الموارد اللازمة للقيام ببعض الأعمال الخيرية والأنشطة الاجتماعية والصحية، من بينها سبعة (7) تراخيص لجمع التبرعات لفائدة ضحايا زلزال الحوز.

• أما بالنسبة **لمديرية المهنة المنظمة والهيئات المهنية**، فإننا نواصل العمل على وضع تصور متكامل لما ينبغي أن تكون عليه مهامها ومسؤولياتها، وذلك بالنظر إلى التحولات التي طالت مسلسل تدبير هذه المهنة والهيئات، واستناداً أيضاً إلى التجربة التي راكمتها هذه المديرية في مجال المواكبة والتأطير القانونيين والممارسة التدبيرية لهذه المؤسسات.

وفيما يخص الإحصائيات المتعلقة بأنشطتها، برسم السنة الجارية، فإنها تبرز ارتفاعا بالنسبة للتراخيص الممنوحة والتي بلغت ألفا وسبعمئة وتسعا وسبعين (1779) رخصة : وهكذا، فقد بلغ مجموع الرخص المسلمة لفتح مختبرات التحاليل البيولوجية خلال السنة الجارية خمسا وثمانين (85) رخصة، كما بلغ عدد التراخيص المسلمة لمزاولة الهندسة المعمارية وحمل لقب مهندس مائتين وثمانية وثمانين (288) إذنا، فيما سلّمت ثمانمائة وثلاثون (830) رخصة لمزاولة المهن شبه الطبية، في حين بلغ عدد الرخص المسلمة لباقي المهن الطبية والصيدلية خمسمائة وستا وسبعين (576) رخصة.

أما فيما يتعلق بالآراء المطابقة التي تم إبدائها، هذه السنة، بخصوص إنشاء المصحات والمؤسسات المماثلة، طبقا لمقتضيات المرسوم التطبيقي للقانون المتعلق بمزاولة مهنة الطب، فقد بلغت سبعين (70) رأيا مطابقا.

وفي مجال مراقبة حسن سير المؤسسات الصيدلية، قامت هذه المديرية، في إطار السهر على تطبيق النصوص التشريعية والتنظيمية المنظمة لعمل المؤسسات الصحية، بتوجيه مجموعة من الإنذارات إلى بعض مدراء المؤسسات الصيدلية، وذلك لعدم تقيدها بالمعايير التقنية الواردة في النصوص القانونية الجاري بها العمل.

• وأخيرا، وبالنسبة للجنة الوطنية للطلبيات العمومية، فإن أفق تحديثها وتعزيز أدوارها يكمن في الرقي بها، على المدى المتوسط، إلى هيئة للضبط في مجال الطلبيات العمومية. هذا، وقد سجلت بدورها مجموعة من المعطيات الكيفية نستعرضها فيما يلي :

- إصدار اللجنة لحوالي سبعة وتسعين (97) رأيا بخصوص الاستشارات والشكايات وطلبات الرأي التي توصلت بها من لدن الإدارات والمؤسسات والمقاولات العمومية والجماعات الترابية والشكايات وطلبات الرأي التي توجهها المقاولات الخاصة إليها ؛

- دراسة مشاريع النصوص القانونية التي تمت إحالتها إليها من طرف السيد رئيس الحكومة والأمين العام للحكومة ومختلف القطاعات الوزارية ؛

- متابعة إنجاز مشروع التقييم الذاتي لمنظومة الطلبيات العمومية بناء على منهجية تقييم أنظمة إبرام الصفقات «MAPS» المعتمدة من لدن منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية، ومشروع تنميط مشاريع بناء المؤسسات التعليمية

والصحية المتكررة الذي يجري إنجازه بشراكة مع الوكالة الوطنية للتجهيزات العمومية وبتنسيق مع السلطتين الحكوميتين المكلفتين بقطاعي الصحة والتربية الوطنية.

وفي الختام، فإن مسلسل التحديث الذي تعرفه المؤسسة يشمل أيضا نظامها المعلوماتي وموقعها الإلكتروني. فبالنسبة للبعد الأول فقد وصلت نسبة إنجاز مشروع تأهيل النظام المعلوماتي لمصالح الأمانة العامة للحكومة وتعزيز حمايته مرحلة متقدمة للغاية؛ ويندرج، كما تعلمون، في إطار تطبيق النصوص التشريعية والتنظيمية المتعلقة بالأمن السيبراني وخاصة المرسوم التطبيقي للقانون المتعلق بالأمن السيبراني، الذي صنف قطاع التشريع ضمن البنات التحتية المعلوماتية ذات الأهمية الحيوية بالنسبة للبلاد.

أما بالنسبة للبعد الثاني، فنواصل الاهتمام بتطوير الموقع الإلكتروني للمؤسسة باعتباره واجهة أساسية للتواصل مع محيطنا وآلية لتقديم خدمات إلكترونية ذات جودة عالية للمرتفقين، خاصة وأن عدد زواره الذي ناهز المليون زائر قاموا، منذ بداية السنة الجارية، بما يقارب أربعاً وثلاثين مليون (34 مليون) زيارة، الشيء الذي يضع على عاتقنا مهمة تجويده أكثر والسعي لمطابقته للمعايير التقنية المعتمدة على المستوى الدولي.

**تلكم السيد رئيس اللجنة المحترم، حضرات السيدات والسادة أعضاء اللجنة المحترمون**، أهم المعطيات والبيانات المتعلقة بجهود مؤسسة الأمانة العامة للحكومة في مجالات التكوين وتحديث أساليب العمل وتطويرها، وكذا حصيلة عمل مختلف مكوناتها الإدارية. وإذا سمحتم، سأستعرض أمامكم الآن أهم مؤشرات وأرقام الميزانية الخاصة بالمؤسسة برسم السنة المقبلة 2024.

### **المؤشرات الرقمية المتعلقة بتنفيذ ميزانية سنة 2023**

بلغ سقف الاعتمادات المخصصة للأمانة العامة للحكومة برسم السنة المالية 2023، ما مجموعه مائة وثلاثة وثلاثون مليوناً وستمائة وثلاثة آلاف درهم (133.603.000). وحتى حدود نهاية شهر أكتوبر الماضي، بلغ مجموع النفقات المؤداة أربعة وثمانين مليوناً وخمسمائة وسبعة وسبعين ألفاً وسبعمائة وثمانية وأربعين درهماً (84.577.748) أي بنسبة تنفيذ فاقت 63 %.

وباحتساب جميع المبالغ التي سيتم صرفها إلى متم هذه السنة المالية، والمتعلقة أساسا بأجور الموظفين وتعويضاتهم وبالأداءات المتعلقة بالنفقات الثابتة وتلك المترتبة عن العقود الجارية أو غير ذلك، والبالح مجموعها الإجمالي حوالي سبعة عشر مليوناً وسبعمئة وثمانية وتسعين درهماً (17.798.002)، سيصل مجموع المبالغ الممكن صرفها ما يناهز مائة ومليونين وثلاثمائة وخمسة وسبعين ألفاً وسبعمئة وخمسين درهماً (102.375.750)، أي بنسبة تنفيذ إجمالية تقارب سبعة وسبعين بالمائة 77 %.

وفيما يتعلق بالميزانية الفرعية برسم سنة 2024، فإن ميزانية الأمانة العامة للحكومة عرفت ارتفاعاً طفيفاً مقارنة مع السنة الجارية يقدر باثنين فاصل خمس وثمانين بالمائة 2,85 %، وذلك حتى يتسنى للمؤسسة استكمال تنفيذ مخطط العمل المعد لتنزيل استراتيجيتها.

وهكذا، ارتفع المبلغ الإجمالي لميزانية المؤسسة من مائة وثلاثة وثلاثين مليوناً وستمئة وثلاثة آلاف درهم (133.603.000) برسم سنة 2023 إلى مائة وسبعة وثلاثين مليوناً وأربعمئة وثلاثة عشر ألف درهم (137.413.000) برسم مشروع ميزانية 2024، أي بزيادة مطلقة تقدر ب ثلاثة ملايين وثمانمائة وعشرة آلاف (3.810.000) درهم.

وقد وزعت الإعتمادات المرصودة في مشروع هذه الميزانية على ميزانية التسيير بمبلغ مائة وسبعة وعشرين مليوناً وستين ألف درهم 127.060.000، أي بزيادة مطلقة ب ثلاثة ملايين وثمانمائة وعشرة دراهم (3.810.000)، مقارنة مع سنة 2023 ؛ وعلى ميزانية الاستثمار بمبلغ عشرة ملايين وثلاثمائة وثلاثة وخمسين ألف درهم (10.353.000) حيث عرف المبلغ ثباتاً في قيمته المطلقة.

وبالنسبة لميزانية التسيير، فقد وزعت بدورها على باب الموظفين ب ثمانية وتسعين مليوناً وسبعمئة وتسعة عشر ألف درهم (98.719.000) أي بزيادة مطلقة قدرها ثلاثة ملايين وعشرة آلاف درهم (3.010.000) بالمقارنة مع ميزانية سنة 2023، وعلى باب المعدات والنفقات المختلفة بما قدره ثمانية وعشرون مليوناً وثلاثمائة وواحد وأربعون ألف درهم (28.341.000)، أي بزيادة مبلغ ثمانمائة ألف درهم (800.000)، مقارنة مع ميزانية السنة الجارية.

في الختام، أجدد لكم، السيد رئيس اللجنة المحترم، حضرات السيدات والسادة أعضاء اللجنة المحترمون، اعتزازي باللقاء بكم شاكرًا لكم حسن الإصغاء.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.